

الحكومة تسعد وزاراتها  
١١,٩ بليار ليرة في ٢٠١٦

عبد الهادي شاط

كشف مصدر في رئاسة مجلس الوزراء لـ«الوطن» أنه تم تقدير القيمة المالية الإجمالية لخطة العام الجاري (٢٠١٦) الإسعافية بـ١١.٩ مليار، وذلك استناداً لمحضر اجتماع لجنة إعادة الإعمار رقم /١٨/. ويوزع المبلغ على عدة وزارات، منها ١.٥ مليار ليرة لوزارة الصناعة و ٥٣٠ مليون ليرة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك و ١٧٠ مليون ليرة للاقتصاد والتجارة الخارجية و ١٠٠ مليون للمالية في حين خصصت كل من وزارة الإعلام والزراعة والعدل بـ٥٠ مليون لكل منها و ٢٥ مليوناً للإسكان والتنمية والتعهير وقيمة مماثلة لوزارة التعليم العالي ونحو ٢٠ مليون ليرة لكل من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في حين كان نصيب السياحة ١٥ مليون ليرة.

**النواب يسألون عن واقع الكهرباء والوزير يجيب  
خميس: كلما زادت واردات الفيول والغاز انخفضت ساعات التقنين**

ما ساعد على عودة الكثير من الشركات الأجنبية وخاصة من دول إيران - لبنان - الهند - روسيا - الصين - كوريا الجنوبية إلى السوق السورية، فعلى سبيل المثال كان عدد الشركات المشاركة في طلبات العروض عند بدء الأزمة لا يتجاوز الشركاتتين وأحياناً لا يقدم أي عارض، على حين أنه عند بداية عام ٢٠١٤ تجاوز عدد الشركات المشاركة في بعض الإعلانات ٢٥ شركة. ومعظم مواد هذه العقود البالغة نحو ٧٠ عقداً وصلت إلى المستودعات والبعض الآخر قيد التصنيع والتوريد، وبذلك تمكنت الوزارة من توفير جميع مستلزمات ومواد شبكية النقل والتوزيع لفترة الحالية وقسم كبير من الأجهزة والإمدادات التي تم إدخالها إلى سوريا من خلال إدخالها إلى إيران ونقلها إلى سوريا.

وأضاف: حاولت وزارة الكهرباء الاقتراب من صندوق الدين العام بهدف تنويع مشاريعها إلا أن هذه المحاولات لم تتكل بالنجاح، وبدلت الكثير من الجهد لرفع نسب التحصيل في المحافظات كافة. وأشار الوزير إلى أنه ولتحقيق الوعء عن وزارة المالية ومصرف سوريا المركزي، واستثنائية من توفير جزء من القطع الأجنبي اللازم لتنفيذ مشاريعها وتمويل توريدات عقودها المبرمة، عن طريق تصدير كميات من الكهرباء خارج وقت الذروة دون التأثير في الحاجات الرئيسية للمواطنين من الكهرباء.

وقامت الوزارة بتشكيل خلية أزمة في وزارة الكهرباء مهمتها اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة أي حادث طارئ يتعرض له أي مكون مادي أو بشري في قطاع الكهرباء ومتتابعة خلايا العمل المشكلة في المحافظة.

ضافة إلى اتخاذ إجراءات إدارية لضبط دوام العاملين ومصرف رواتبهم وإعادة توزيع العاملين في قطاع الكهرباء بما يتوافق مع ظروف الأزمة لتأمين الوصول بأقصى سرعة ممكنة إلى أماكن الأعطال الطارئة تتحدة الاعتداءات الا، هابية.

يشار إلى أن عضو مجلس الشعب جهاد شقيق لم يكتف باتجاهيات وزير الكهرباء بل اعتبرها نصوصاً محفوظة ومكررة في كل جلسة.

في تلك الأثناء قام عضو مجلس الشعب عاطف الزبيق بالتشويش على ما جاء به زميله من اعتراض على أداء وزارة الكهرباء الأمر الذي اضطر رئيس المجلس إلى التدخل ولأكثر من مرة لإسكاته والتأكيد أن الجلسة منقوله على الهواء.

وطلب الدندين باستجواب وزير الصناعة حول موضوع شراء الكابلات من شركة هندية ملايين شرائطها من القطاع العام.

نائب لم يكتف  
بالإجابات وأخر  
شوش عليه ورئيس  
المجلس ينبه إلى أن  
الجلسة منقوله على  
الهواء !



والإصلاح وسيارات نقل العاملين الكبيرة والصغرى، ما تسبب بتأخير ورشات الإصلاح عن معالجة الأعطال، حيث تمت سرقة نحو ٤٠ سيارة خدمة وجميع الروافع والآليات الثقيلة و ٦٠ رافعة سلة من أصل ١٠٠ رافعة متوفرة.

وأشار إلى أن إجمالي قيمة الأضرار المقدرة لتأريخه تبلغ القيمة التقديرية للأضرار الباشرة في مجالات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء، منذ بدء الأزمة لغاية الشهر الأول يأثر من ١٥٠٠ مليار ل.س وفق الأسعار الحالية للمواد وتجهيزات المنظومة الكهربائية.

وأشار إلى أن وصول الكهرباء مرتبط أيضاً مع وزارة النفط لأن نقص الوقود وتلبية الطلب على الطاقة، حيث تعرضت المنشآت النفطية التي تؤمن الوقود اللازم لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية خلال الأزمة لاعتداءات إرهابية متعددة، إضافة لاعتداءات على خطوط نقل الغاز والسكك الحديدية التي يتم عبرها نقل مادتي الغاز الطبيعي والفنيل أوويل إلى محطات التوليد مما أدى إلى انخفاض واردات الفنيل إلى محطات التوليد من ١٥٠٠ طن يومياً إلى نحو ٣٠٠٠ طن يومياً بشكل وسطي خلال سنوات الحرب، ووصلت يادني مستوياتها إلى نحو ١٢٠٠ طن يومياً، كما انخفضت واردات الغاز إلى محطات التوليد من ٢٠ مليون م³ إلى نحو ٨ ملايين م³ يومياً. بذلك انعكس النقص بواردات الوقود إلى إنتاج الطاقة الكهربائية من محطات التوليد بشكل كبير.

وببناء على النقص بكميات الوقود اضطررت وزارة الكهرباء والجهات التابعة لها إلى تطبيق برنامج تقنين كهربائي على المحافظات السورية كافة، رغم جاهزية معظم محطات التوليد. وكلما ازدادت واردات الفنول والغاز الطبيعي ازدادت كميات الكهرباء المولدة وانخفضت بالتالي ساعات التقنين المطلقة. وبين الوزير أن

لحكومي الموجود بدمشق؟ وهل الشركة لهنية حق بالبالغ من المعلم الحكومي؟

قترح غض النظر عن العقد وتحويل طالب للمعلم الحكومي... بل مسألة دارة المعلم أيضاً إذا لم تكن قادرة على لبيبة هذه الطلبية».

## الوزير يجيب

من جانبه تقدم وزير الكهرباء عmad خميس للبراهين والأرقام التي تبين ما تقوم به لوزارة وتوسيع ما جاء به عضو مجلس الشعب، معتبراً أن قطاع الكهرباء أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد استهدف هذا القطاع بشكل مستمر منذ بداية الأزمة من خلال الاعتداء على كنوات المنظومة الكهربائية السورية ما سبب بخسائر مالية وأقتصادية وأثار اجتماعية وإنسانية كبيرة تكبدتها الشعب السوري وبيقى تأثيرها لفترة طويلة.

ستقبلنا نظراً لارتفاع تكاليف الإصلاح.

الأهم حسب الوزير تعرض خمس محطات تحويل كبيرة تبلغ قيمة المحطة الواحدة نحو ٢٠ مليون يورو من أصل ١٣ محطة لاعتداءات مباشرة علماً أنه تمت عادة عدراً ٢ للخدمة كما تعرضت نحو ٣ محطة تحويل كبيرة تبلغ قيمة المحطة الواحدة نحو ١٥ مليون يورو من أصل ٧٩ محطة لاعتداءات مباشرة للتخريب الكلي والجزئي وتمت إعادة بعضها للخدمة.

تعرضت نحو ٣٥ محطة تحويل تبلغ قيمة المحطة الواحدة نحو ٣ ملايين يورو من أصل ٣٥٦ محطة لاعتداءات مباشرة للتخريب الكلي أو الجزئي وتمت إعادة بعضها للخدمة. إضافة إلى مئات الآكيلاو مترات من خطوط التوتر العالي التي تعرضت لاعتداءات ونحو ٢١ ألف بركل تحويل للتخريب والنهب ناهيك عن اعتداءات على الآليات ووسائل النقل جرت بها هاجمة وسرقة الآلات ورشات الصيانة

الوطن ين عضو مجلس الشعب الذي طلب مستجواب وزير الكهرباء يوم أمس مجيب الدندين وجود خلل وتصغير في عملها نحن في وقت أحوج ما تكون فيه إلى استخدام كامل الطاقات للتأمين الكهربائي كل بيت وكل مواطن باعتبارها حقاً واجباً، على الحكومة تأميمه وخاصة مجلس الشعب قد خصص في موازنته لعامامة للدولة مليارات الليرات لدعم قطاع الكهرباء الذي وصل في موازنة عام ٢٠١٦ إلى ٣٢٦ ملياراً هو مقدار الدعم لقطاع الكهرباء و ٤١٣ ملياراً مقدار الدعم في عام ٢٠١٥.

ضيقاً: إن الكهرباء هي قضية كل بيت بل قضية كل مواطن، عن الإجراءات الوقائية الاحترازية لمواجهة الأزمة الناشئة عن حالة الحرب العدوانية التي تتعرض لها بلاد ولماذا تصر وزارة الكهرباء على نفع الحديث عن أزمة الكهرباء بل لا تعرف بوجود أزمة بهذه؟.

وأشار إلى أن أجوبة الوزير هذه الأسئلة كانت دافئاً أن أزمة الكهرباء سببها تصدير زارات أخرى أو أن السبب هو الشعماة

وزیر یجیب

الكهربائي ولفترات طويلة اعشن تجارة جديدة بالبلد (تجارة المولدات... تجارة اللدات... تجارة الامبيرات) ولا يخفى على الوزير بيان المواطن يتعرض لأشد استغلال ولخش تجار الأزمة وعدم ببالة الوزارة بمكافحة هذه الظاهرة إيجاد البديل لها يطرح أسئلة كثيرة في هل هن المواطن البسيط وأولها أين الدولة؟ بين وزاراة الكهرباء؟ ولن أتبين ما يقوله مواطن العادي بل سأقتله وأضعه مام الوزير، إنه الشك بدور الوزارة إجراءاتها».

أضاف: «إن التقنيين ظاهرة بدھية لحالۃ العجز عن تأمین كمية الكهرباء الكافية لكن المواطن يطلب العدالة بالتقنيين بهذا المجال» متسائلًا: «هل وجود مسؤول في مكان ما من محافظة ما يسوغ عدم انقطاع التيار الكهربائي عن منطقته؟ وأنشاء بزيارة وزير أو مسؤول بارز لمحافظة ما تتم تأمین الكهرباء للمحافظة خلال وجوده تقطيع الكهرباء بمعقارته».

عن رفع أسعار الكهرباء أكثر من مرة خلال الفترة الأخيرة تحت ذريعة استعادة التكاليف تنسال الدندين: «هل ستمت هذه الإجراءات في إطار دراسة علمية شاملة أخذت بالحساب دخل المواطن ولا سيما ذوي الدخل المحدود أو من هم تحت هذه الشريحة؟»

وتحدث الدندين عن تعاقد وزارة الكهرباء بشراء كابلات هوائية من شركة هندية قيمتها ٥٠٨ مليون يورو والسؤال: «لماذا يتم شراء هذه الكمية من المعلم

مباحثات لتأمين ٨٠ ألف  
مدرس متلاعِد صحيًا

وهي التغطيات التي يتم التأمين

ومن المُلْكِيَّاتِ الَّتِي يَمْسِكُ بِهَا بَنِيهَا بَيْنَ الْمُؤْسِسَةِ وَمُمْثِلِي تَقَابِلَاتِ  
الْمُعْلَمِينَ لِيَتَمْ شَتِيلَهَا بِالْعَدْلِ لِكُلِّ  
مُؤْمِنٍ مِلْيُونٍ لِيرَةٍ سُورِيَّةٍ دَخْولٍ  
مَشْفِيٌّ سُنْوِيًّا، ٣٥٠ أَلْفًا لِكُلِّ حَالَةٍ  
دَخْولٍ مَشْفِيٍّ، أَدوِيَّةٍ وَمَعَايِنَةٍ  
طَبِيبٍ وَمَخَابِرٍ وَأَشْعَةٍ بِنَسْبَةٍ  
تَحْمِلُ صَفْرًا عَلَى الْمُؤْمِنِ، أَيْ لَا  
يَحْمِلُ الْمُؤْمِنُ أَيْ نَسْبَةٍ تَكْلُفَةً، ١٥  
بِالْمَائِةِ يَتَحْمِلُ الْمُؤْمِنُ عَلَى الْأَدوِيَّةِ  
الْمَزْمَنَةِ، وَمِنَ الْمُكَنَّ أَنْ يَشْتَمِلُ الْعَدْلُ  
عَلَاجَ أَسْنَانَ، وَنَظَاراتٍ إِضَافَةً إِلَى  
١٠٠ أَلْفٍ إِعَادَةٌ دُفْنٌ لِلْمُتَوَفِّيِّ ضَمْنٍ  
الْمَشْفِيِّ تَغْطِيَّ مَصْرُوفَاتِ الْمُتَوَفِّيِّ  
فِي الْمَشْفِيِّ مِنْ بَرَادٍ وَغَسِيلٍ.  
مَشِيرًا إِلَى أَنَّ الْمُؤْسِسَةَ قَامَتْ بِعَدْلِ  
عَدْدٍ اجْتِمَاعَاتٍ مَعَ وزَارَةِ التَّعْلِيمِ  
الْعُالَىٰ وَمَمْثِلِيَّاتِ جَامِعَاتِ  
الْسُّورِيَّةِ، لِتَغْطِيلَةِ شَرِيحَةِ الطَّلَابِ  
الْجَامِعِيِّينَ الَّذِينَ يَصِلُّ عَدْدُهُمْ إِلَى

## أئب رئيس غرفة تجارة دمشق: إجازات الاستيراد لقلة قليلة وشبه مغلقة

# **مدير الجمارك الجديد لـ«الوطن»: عناصر الضابطة الجموية تتعرضن لمضايقات من تجار**

ى نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عرفان بكل أن الآلية الجديدة في منح اجازات الاستيراد الأخيرة بر قابلة في ظل الظروف الحالية على تحقيق مقاصدها هدافها التي وضعت من أجلها حيث تسببت هذه الآلية فقدان الكثير من المواد الأساسية من الأسواق وخاصة واد الغذائية ولم تتعكس إيجابياً بدعم سعر الصرف ولم يهم في سحب السيولة من العملة الوطنية.

ضحايا في تصريح لـ«الوطن» أن هذه الآلية دفعت بعض تجار للالتفاف على الجمارك مجدداً، وذلك بقدتهم عززين للمواد المستوردة، سعر مخفض للجمارك تعرفة مرتكبة بقيم قليلة وغير حقيقة وسعر مرتفع للبنك ركزي للحصول على تمويل أكبر.

شارد ركل إلى أن إجازات الاستيراد لم يعد يستخلصها القلة الفليلة جداً من التجار لكونها باتت شبه مغلقة فير متاحة للمستوردين على الرغم من أن غرفة تجارة دمشق قدّمت لوائح بأسماء التجار المستوردين تم اعتمادها عند تطبيق الآلية الجديدة في منح اجازات استيراد إلا أنه لم يتم الأخذ بها وما زالت اجازات استيراد تعطى بشكل شخصي. ودعا دركل إلى ضرورة تتماد مبدأ السماح لكل المستوردين بالاستيراد وخاصة بمواد الأساسية.

**عضو في غرفة تجارة دمشق :  
لادي تغير لكن عمل الضابطة لم يتغير**

ببرى نصيб والتنف كشف عن عمليات تهريب كبيرة  
نت تجري تحت مسميات الترانزيت والعبور والمناطق  
حررة، ودعا التجار إلى ضرورة معالجة هذا الموضوع  
شكل جدى وجدري من خلال تشكيل لجنة تلزم أصحابها  
ى جمركة هذه البضائع بشكل نظامي قبل دخولها إلى  
سوق المحلى حصرا حيث إن معظم البضائع المحتجزة  
عى العبور إلى العراق أو إدخالها إلى المناطق الحرة قبل  
نادة تصديرها للأمر الذي لا يتم الالتزام به حيث تدخل  
ه البضائع إلى السوق المحلى بلا رسوم جمركية تحت  
سميات وذرائط مختلفة.

سابق من أن جولة دوريات الضابطة الجمركية في الأسواق دون مرافقة مندوبى غرفة تجارة دمشق لهم، تشكل عبئاً وقلقاً لدى أصحاب محلات التجارى من تعرضهم لمخالفات مبالغ فيها دون علم غرفة تجارة دمشق، ما دفع إلى إبرام اتفاق بين غرفة تجارة دمشق وإدارة الجمارك ينص على وجود مندوب من غرفة التجارة يرافق دوريات الضابطة الجمركية في جولاتها على الأسواق، لإيجاد صيغة تعاون تمنع حدوث تجاوزات في تسجيل الضبوط الجمركية.

ثبتات حضوره وقانونية عمله واضح أسعد وجود قواعد محددة الضابطة الجمركية ضمن قانون إضافة إلى تعليمات تنظم عمل المفازر، بغية ضبط مخالفات التهريب، تعليمات صارمة وواضحة بهذا ويتم التعامل بشدة مع كل عنصر ونون وقد تم فرض عقوبات شديدة بن المخالفين للتعليمات، وصلت إلى الخدمة.

العديد من التجار اشتكون في وقت

علي محمود سليمان  
محمد، أكان مصطفى

يَنْ عَضُوْ غُرْفَةِ تِجَارَةِ دَمْشَقِ مُحَمَّدُ الْحَلَّافُ «الْوَطَنُ» وَجُودُ حَالَاتٍ تَهْرُبُ مِنَ الْجَمَا-  
عَاصِمَاتِ الْجَمِيعِ مِنْدُوبٌ مِنْ غُرْفَةِ التِّجَارَةِ  
دُورِيَاتِ الضَّابِطَةِ الْجَمِيعِيَّةِ، مَعَلَّا السَّبَبِ  
كُلِّ لَرْغَبَةِ دُورِيَاتِ الضَّابِطَةِ الْجَمِيعِيَّةِ بِالتَّالِيِّ  
تَقْيِيمُ وَضْعِ الْمَحَالِ الْتِجَارِيِّ وَتَسْجِي-  
لِمَخَالِفَاتِ كَمَا تَرَاهَا الضَّابِطَةُ دُونَ تَدْرِي-  
نَدُوبُ الغُرْفَةِ الَّذِي يَسْاعِدُ فِي تَوْضِيحِ حِلَالِ  
بِنْوَاعِيَاتِ الْمَخَالِفَاتِ لِلْمَحَالِتِ الْتِجَارِيَّةِ،  
دُونَهَا، عَلَى هِينِ وَجْهِ الضَّابِطَةِ الْجَمِيعِيَّةِ  
جَدِهَا يَسْمِعُ لَهَا بِفِرْضِ رَأْيِ أَخْرِ، مُشَيْرًا  
إِلَى مَخَالِفَةِ مِنْ دُونِ وَجْهِ دُونِهِ، وَتَسْجِي-  
نَهَا إِلَى هَذَا الْأَمْرِ يَحْدُثُ مَعَ باقِيِ الْغُرْفَةِ كُلِّ الصِّنْعِ  
الْسِّيَاحِيِّ، بَعْدَ اصْطَحَابِ مَنْدُوبِيْنَ مِنْهَا.  
تَنْوِيْهًا بِأَنَّهَا لَا خَلْفَ مَعَ إِدَارَةِ الْجَمَارَكِ الْعَالَمِيِّةِ  
الْجَدِيدَةِ، حِيثُ لَمْ يُؤْثِرْ تَغْيِيرُ الإِدَارَةِ فِي سِيَاسَةِ  
الْعَالَمِيِّةِ، لَكِنَّ الْخَلَافَ يَتَعَلَّمُ  
عَمَلِ الضَّابِطَةِ الْجَمِيعِيَّةِ الَّتِي لَمْ تَتَغَيَّرْ  
غَيْرَ طَرِيقَةِ عَمَلِهَا.

رَدًا عَلَى الْمَوْضُوعَ بَيْنَ مَدِيرِ الْجَمَارَكِ الْعَالَمِيِّةِ  
وَازَّ أَسْعَدَ لِ«الْوَطَنِ» أَنْ عَنَاصِرَ الضَّابِطَةِ  
الْجَمِيعِيَّةِ يَتَعَرَّضُونَ خَالِلَ عَلَيْهِمْ لِمَخَالِفَةِ  
بَعْضِ التِّجَارِ تَعْوِقَ عَلَيْهِمْ، إِضَافَةً  
إِلَى سُلْوَكِيَّاتِ السَّلْبِيَّةِ الْمُرْتَكِبَةِ مِنْ بَعْضِ التَّحْتَ  
الْمَدَارِوْرَةِ عَلَى الْقَانُونِ. مَؤَكِّدًا فِي أَوَّلِ تَصْرِيفٍ  
صَحْفِيٍّ لَهُ أَنَّ أَوَامِرَ الْتَّحْرِيَّةِ الَّتِي تَصْدِرُ  
إِلَيْهِ اتَّضِمِنْ شَرْطَ وَجْدِ مَنْدُوبٍ عَنْ غَرْفَةِ  
الْتِجَارَةِ أَوِ الصَّنَاعَةِ السُّورِيَّةِ وَمِنْ ثُمَّ  
بِلَاغِهِمْ أَصْوَلًا لِلْمَؤَازِرَةِ وَالْاسْتِئْنَاسِ بِرأِيِّ  
لَقِدْ تَمْ إِلَزَامُ الدُّورِيَاتِ الْجَمِيعِيَّةِ بِالْعَمَلِ  
نَدُوبُ مِنْ غُرْفَةِ التِّجَارَةِ الْمُخْتَصَّةِ وَذَلِكَ فِي  
الْدُخُولِ إِلَى الْمَكَانِ الْمَرَادِ التَّحْرِيَّ عَنْهُ سُوْءَ  
جَدَتْ مَخَالِفَةً أَمْ لَا، إِضَافَةً إِلَى تَوْقِيعِهِ

ترغب دائرة العلاقات المسكونية والتنمية في بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس في دمشق باستدراج عروض أسعار لتزويد الدائرة خزانات ماء ٥٠٠، ١٠٠٠، ٢٠٠٠ لتر.

نرجو من الراغبين بالتقدم للمناقصة والحصول على دفتر الشروط مراجعة مكاتب الدائرة على العنوانين التالية:

دمشق: بطريركية الروم الأرثوذكس - باب شرقى - طالع الفضة - حي الريبيه - هاتف: ٠١١٥٤١٤٤٩٠

حلب: شارع الفيلات - جانب كنيسة النبي إلياس - هاتف: ٠٢١٤٤٤٤٢٢

حمص: المحطة - برج عطالة - هاتف: ٠٣١٢١٣٣٣٣٨

درعا: شمال الخط شرق كنيسة سيدة البشارة هاتف: ٠١٥٢٢٨٠٦١

السويداء: مطرانية الروم الأرثوذكس - طريق القنوات - هاتف: ٠١٦٣١٨٠٢٣

اللاذقية: حي الأميركيان - خلف المشفى السوري - هاتف: ٠٣١٢١٣٣٣٣٨

طرطوس: شارع خراب مسيحيين - قرب كنيسة السيدة للروم الأرثوذكس - هاتف: ٠٤٣٣٢٨٩٠٨

الحسكة: مدرسة الأمل الابتدائية - هاتف: ٠٥٢٣١١١١١

حماة: حي المدينة - شارع الدهان - مبنى كنيسة رقاد السيدة - هاتف: ٠٤٣٥٩٠٥١٥ - ٠٣٣٢٢٢٥٢٥

الوادي: المزينة - كنيسة السيدة (الشحارة) - هاتف: ٠٣١٧٤٣٠٥١٨

مشتي الحلو: الشارع العريض - بناء مصرف توفير البريد - هاتف: ٠٤٣٥٩٠٥١٥

آخر يوم لاستلام دفاتر الشروط يوم السبت ٥ آذار ٢٠١٦

علماً أن مكاتب الدائرة تعطل يومي الجمعة والأحد.